مجلة كلية التربية

متطلبات تعزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط في ضوء معايير الجودة

(بحث مستل من رسالة دكتوراه)

إعـــــــداد

أ/ إيمان جمال محمد علي الجعبيري

باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية

كلية التربية جامعة دمياط

أ.د/ محمد حسن أحمد جمعة

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي بكلية التربية جامعة دمياط

ووكيل كلية التربية جامعة دمياط لشئون التعليم والطلاب

١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م

متطلبات تعزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط في ضوء معايير الجودة

مستخلص البحث:

يعد التعليم الفني الصناعي أحد أنواع التعليم المتخصص بإعداد الثروة البشرية التي لديها الجدارات العلمية والعملية التي تساهم في زيادة إنتاجية الأفراد والمجتمعات، وتعزيز القدرة التنافسية للدول بشكل عام، وفي مصر كان التعليم الفني مكون حاسم في خطط واستراتيجيات ورؤى الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث حرصت الدولة في رؤيتها ٢٠٣٠ على توفير تعليم فني يتصف بالجودة العالمية؛ مما يزيد من تنافسية التعليم الفني والتدريب المهني، وانطلاقًا من ذلك هدف البحث الحالي إلى الوقوف على أهم الآليات المقترحة لتعـــــــزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط في ضوء معايير الجودة، مستخدمًا المنهج الوصفي لكونة أكثر المناهج البحثية ملائمة لطبيعة البحث وأهدافه، ويساعد بشكل كبير على الوصف والتحليل والتفسير العلمي المنظم لمشكلة البحث للوصول إلى غايتها، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها زيادة الميزانيات الحكومية الموجهة للتعليم الفني والتدريب، إعطاء أهمية بالغة لعملية اختيار الموارد البشرية للعمل في مدارس التعليم الفني الصناعي، إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم الفني الصناعي، تفعيل نظم الرقابة المساءلة والمحاسبية في التعليم الفني الصناعي، عمل دراسات تنبؤية للوقوف على متطلبات الصناعة من خريجي مدارس التعليم الفني الصناعي، تطبيق منهج إعادة هندسة العمليات الإدارية في مدارس التعليم الفني الصناعي، تفعيل دور الإطار الوطني للمؤهلات في عمليات التعليم الفني والتدريب بمدارس التعليم الفني الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الميزة التنافسية– المدارس الثانوية الفنية الصناعية– معايير الجودة.

Requirements for Enhancing the Competitive Advantage of Industrial Technical Secondary Schools in Damietta in Light of Quality Standards.

Abstract:

Industrial technical education is one of the types of education specialized in the preparation of human wealth that has scientific and practical bodies that contribute to increasing the productivity of individuals and societies، and enhancing the competitiveness of countries in general. In Egypt، technical education was a crucial component of the state's plans، strategies and visions to achieve sustainable development، as the state was keen in its 2030 vision to provide technical education characterized by international quality. Which increases the competitiveness of technical education and vocational training، Based on this، the current research aims to identify the most important proposed mechanisms to enhance the competitive advantage of industrial technical secondary schools in Damietta in light of quality standards، using the descriptive approach as it is the most appropriate research method to the nature of the research and its objectives، and greatly helps in the description، analysis and organized scientific interpretation of the research problem to reach Its purpose، The research reached a set of results، the most important of which is increasing government budgets directed to technical education and training، giving great importance to the process of selecting human resources to work in industrial technical education schools، reconsidering the laws and legislation related to industrial technical education، activating oversight and accountability systems in industrial technical education، work Predictive studies to determine industry requirements for graduates of industrial technical education schools، applying the administrative process re-engineering approach in industrial technical education schools، activating the role of the national qualifications framework in technical education and training processes in industrial technical education schools.

Keywords:competitive advantage - Industrial Technical Secondary Schools- quality standards.

مقدمة :

مع بداية القرن الحادي والعشرين زادت وتيرة المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم في مختلف الميادين، وعلى كافة المستويات الثقافية والمعرفية والقيمية والاقتصادية والتكنولوجية والتقنية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية والإدارية، والصراعات على التنافسية؛ التي أثرت بشكل كبير على هوية الدول وعلى أنظمتها المتبعة في مختلف المجالات.

الأمر الذي وضع كافة الدول والمجتمعات أمام الكثير من التحديات أهمها تحدي المواكبة والتفاعل والمنافسة الدولية، والحفاظ على البقاء في ظل هذه المتغيرات والمستجدات، وتحقيق الجودة والتميز في كافة أنشطتها ومنتجاتها لتكون قابلة للتسويق العالمي، وتعزيز ميزة تنافسية في ذلك تساعدها على التحكم في الأسواق العالمية ووضع قوانينها. **(Paul, 2005, 107)**

وإن تحقيق الجودة والتميز في أنشطة الدول ومنتجاتها، وتعزيز ميزاتها التنافسية يعتمد بشكل كبير على إعداد ثروة بشرية مؤهلة بالمعرفة والمهارات والقدرات والجدارات، لديها الإمكانات اللازمة للتنفيذ والتطوير والإبداع الذي يساعد على حراك الدول نحو التكيف مع المتغيرات والمستجدات الراهنة، وإيجاد موقع على قمة تصنيفات التنافسية العالمية في مختلف المجالات.

وإن إعداد الثروة البشرية المؤهلة لحراك الدول نحو التنافسية العالمية، لا يتم إلا من خلال نظام تعليمي قادر على تبني فلسفة تربوية شاملة تساهم بشكل حقيقي في إحداث التنمية في مختلف جوانبها، والارتقاء بالمجتمعات ومساعدتها على اللحاق بركب الحضارة.

فالتعليم "هو المكون الحاسم" في كافة الاستراتيجيات الدولية التي تعني بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والبيئية، وزيادة قدرة الدول التنافسية. (حسين، ٢٠٢١, ٦١)

ولا سيما التعليم الفني الصناعي نظرًا لكونه نوع من أنواع التعليم المتخصص بإعداد الثروة البشرية التي لديها المهارات والجدارات العلمية والعملية التي تساهم في زيادة إنتاجية الأفراد وتحقيق الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول.

وبناءً عليه سعت الدول إلى تعبئة كافة الجهود إلى الارتقاء بالتعليم الفني الصناعي، وتشجيع التنافس بين مؤسساته في تعزيز ميزة تنافسية كضرورة حتمية من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير تركز على نشر ثقافة واضحة ومحددة تؤكد على الإبداع والابتكار والجودة والتميز في كافة الممارسات التعليمية **(Greco & et al., 2013, 142)**، وبذل أقصى الجهود لتلبية احتياجات المجتمع وكسب رضاه عن مؤسسات التعليم الفني الصناعي وكل ما يقدم فيها، وجذب المزيد من الطلاب، مع الحرص الشديد على الاستمرار في الكفاءة والتفوق في الأداء على المنافسين من المؤسسات التعليمية الأخرى على اختلافها، وتحقيق الريادة التعليمية. **(Khan & Matlay, 2009, 3)**

مشكلة البحث:

إن قضية تطوير التعليم وتحقيق جودته وتميزه تعتبر من أكثر القضايا الشائكة والمثيرة للجدل، نظرًا لكون التعليم عملية في غاية التعقيد، ويشمل مكونات وجوانب عديدة ومتفاعلة ومتشابكة، وإن عملية تطوير التعليم لم تعد قاصرة على فرد أو جهة أو هيئة أو أهل الاختصاص، إنما هي قضية مجتمعية تحتاج إلى مشاركة ونظرة أكثر عمقًا، وفهم كامل لكل ما يحيط بالمجتمع من تحديات داخلية وخارجية، حالية ومستقبلية على كافة المستويات. (سليمان، ٢٠١٧, ٤٠٥-٤٠٦)

فقد وجهت الدولة المصرية الكثير من الجهود القائمة على العمل الجماعي والمسئولية الجماعية ومشاركة أهل الاختصاص؛ لتطوير التعليم الفني الصناعي وتحقيق جودته وتميزه في مختلف المحافظات؛ نظرًا لدوره البالغ في إعداد الموارد البشرية المحركة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **(عبد المقصود، ٢٠١٩, ١٤٤-١٤٥)**

وبالنظر إلى واقع التعليم الفني الصناعي وجهود تطويره والسعي الدائم إلى الارتقاء بأنظمة التعليم والتدريب من حيث سياساتها وفلسفتها وأهدافها ومناهجها المقدمة، والأساليب المتبعة في عمليات التعليم والتعلم والتدريب؛ لتكون مناسبة لمتطلبات سوق العمل، والمواكبة في الأسواق محليًا وعالميًا، يتضح أن التعليم الفني في مصر مازال يحتاج إلى الكثير لتعزيز الميزة التنافسية بأنظمته المتبعة ومخرجاته. **(البيطار، ٢٠٢٠, ٣)**

وأن سوق العمل والقطاع الاقتصادي المصري مازال يعاني من نقص العمالة المؤهلة، ونقص في المدخلات البشرية بالمواقع المختلفة للعمل والإنتاج، وهذا يشير إلى ضعف منظومة التعليم الفني المصري، وضعف قدراتها على توفير خريجين بالمهارات والمعايير والجدارات والمواصفات التي يتطلبها سوق العمل، والتي تتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمازال التعليم الفني في مصر يعاني من ضعف بنيته التحتية، وقصور أهدافه ومناهجه، وضعف كفاءة الممارسات المتبعة في مختلف عملياته داخل مدارسه، وضعف مستوى خريجيه وانفصامهم عن الواقع المعرفي والتقني والتكنولوجي السائد في سوق العمل، فأهداف التعليم الفني في مصر لا ترتبط بالأهداف المختلفة التي وضعتها الدولة في خطط التنمية. **(شرارة، ٢٠١٦, ٦٥٢)**

كما أن نقص المدخلات البشرية والعمالة وضعف قدرة الخريجين الفنيين انعكس بالسلب على قدرة الدولة المصرية على تحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية

العالمية، وذلك لأن رفع القدرة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يساعد على الانخراط والمواكبة العالمية للدول يعتمد بشكل كبير على كفاءة وقوة رأس المال البشري. (زيدان، ٢٠٢١, ٢٧٩)

وهذا دليل واضح على أن مازال التعليم الفني في مختلف المحافظات المصرية يحتاج إلى المزيد حتى يستطيع أن يعزز الميزة التنافسية بمدارسه وبرامجه ومخرجاته، في ضوء أهم مجال من مجالات تعزيز الميزة التنافسية وهو مجال الجودة وفقاً لمعايير دالة على تحقيقها.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما أهم متطلبات تعزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط في ضوء معايير الجودة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١) ما الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي؟
٢) ما الإطار الفلسفي للجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي وأهم معاييرها؟
٣) ما أهم الجهود الداعمة لتعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي في ضوء معايير الجودة؟
٤) ما ملامح التعليم الفني الصناعي بدمياط أوهم معوقاته التي تحول دون تعزيز الميزة التنافسية في مدارسه في ضوء معايير الجودة؟
٥) ما الآليات المقترحة لتعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي بدمياط في ضوء معايير الجودة؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على أهم الآليات المقترحة لتعزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط في ضوء معايير الجودة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في محورين:

المحور الأول: الأهمية النظرية للبحث والتي تتحدد في:

١–تنبع أهمية البحث في كونه استكمالاً لما قام به الباحثون في مجال الميزة التنافسية في التعليم.

٢–تنبع أهمية البحث في كونه يتوافق مع توجهات الدولة المصرية في الارتقاء بالتعليم الفني الصناعي وتحقيق وجودته وتميزه؛ والتي تساعده على المنافسة مع نظم التعليم الفني العالمية.

٣–تنبع أهمية البحث في أهمية المرحلة التعليمية التي يتناولها وهي مرحلة التعليم الفني الصناعي، لما لها من دورًا مهمًا في إعداد وتأهيل العمالة الفنية الماهرة، التي تعتمد عليها الدول للحاق بركب الحضارة.

٤–من الممكن أن يكون لهذا البحث دورًا في تعزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط وإحياء دورها المنوط منها محليًا وعالميًا، في ضوء معايير الجودة.

المحور الثاني : الأهمية التطبيقية للبحث والتي تتحدد في:

يتناول البحث مشكلة كيفية تعزيز الميزة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية الصناعية بدمياط في ضوء معايير جودة التعليم؛ للوصول إلى تقديم آليات مقترحة لمواجهة تلك المشكلة، قد تساعد صناع القرار التعليمي ومن يهمه أمر التعليم الفني الصناعي بدمياط في تعزيز الميزة التنافسية في مدارس تلك المرحلة.

منهج البحث:

يستخدم البحث الحالي منهج البحث الوصفي التحليلي، فهو المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة البحث وأهدافه، نظراً لكونه طريقة بحثية تساعد بشكل كبير على الوصف والتحليل والتفسير العلمي المنظم لمشكلة البحث للوصول إلى غايتها، والعوامل التي أدت إليها وبيان العلاقة بينها، والآثار التي أحدثتها، ورصد المعلومات والنتائج بشأنها وصياغتها بأسلوب محدد **(التميمي، ٢٠١٣, ٢١)** ؛ للاستفادة منه في الوقوف على أهم آليات تعزيز الميزة التنافسية بمدارس التعليم الفني الصناعي بدمياط في ضوء معايير الجودة.

مصطلحات البحث:

يتضمن البحث المصطلحات التالية:

(١) الميزة التنافسية:

عرفها (طالب و البناء، ٢٠١٢, ١٤٥) بأنها مجموعة من المعاني التي تتعلق بتميز وتفوق المؤسسة على منافسيها من خلال تفاعل ما تملكه المؤسسة من موارد وأفراد وقدرات وأنشطة مختلفة يتم استيعابها داخل استراتيجية تنافسية تضمن استمرار التفوق والتميز والتفرد للمؤسسة، وتحقيق استدامة في الميزة التنافسية.

وتعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها السمة المميزة التي تنفرد بها المدارس الثانوية الفنية الصناعية بمحافظة دمياط والتي تتيح لها تحقيق الاستثمار الأمثل في الموارد التعليمية المتاحة في تلك المدارس، وتقديم مزيد من الجودة والتميز في الخدمات التعليمية والمنافع بشكل يفوق ما تقدمه مدارس التعليم الأخرى.

(٢) المدارس الثانوية الفنية الصناعية:

عرفها (فلية و الزكي، ٢٠٠٤, ١١١) بأنها المدارس التي "تقدم تعليم يقوم بإعداد الأفراد مهنيًا ليقوموا بتحمل أعباء الإنتاج الصناعي بعد الحصول على الشهادة الإعدادية والتخرج في مدارس التعليم الثانوي الصناعي بجمهورية مصر العربية".

وتعرفها االباحثة إجرائيًا بأنها نوع من أنواع المدارس للتعليم قبل الجامعي تقدم تعليمًا نظاميًا يهدف إلى إعداد العمالة المؤهلة بالمهارات المعرفية واليدوية والفنية والتقنية والتكنولوجية على اختلافها التي تؤهل للعمل في المواقع المختلفة للصناعة والإنتاج داخل مصر وخارجها، أو مواصلة التعليم الجامعي.

(٣) معايير الجودة:

عرفها (زهران، ٢٠١٧, ٦٠) بأنها مجموعة من الشروط والخصائص التي يجب أن تتوافر في مختلف الأعمال والممارسات داخل مؤسسات التعليم لتحقيق الأهداف المنشودة منها بكفاءة وفاعلية، وتتكون هذه الشروط والخصائص من مجموعة من المؤشرات.

وتتبنى الباحثة مفهوم (جمهورية مصر العربية, الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١١أ, ١١) لمعايير الجودة بأنها "موجهات وخطوط مرشدة مصاغة في عبارات متفق عليها من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين، تعبر عن المستوى النوعي الذي يجب أن تكون عليه جميع مكونات العملية التعليمية من قيادة وتوكيد جودة ومشاركة مجتمعية وطلاب ومعلمين ومناهج ومناخ تربوي وموارد بشرية ومادية..إلخ".

إجراءات البحث:

يتكون البحث الحالي مما يلي:

– **أولاً** : الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي.

– **ثانياً** : الإطار الفلسفي للجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي وأهم معاييرها.
– **ثالثًا:** أهم الجهود الداعمة لتعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي في ضوء معايير الجودة.
– **رابعًا:** ملامح التعليم الفني الصناعي بدمياط ومعوقاته التي تحول دون تعزيز الميزة التنافسية في مدارسه في ضوء معايير الجودة.
– **خامسًا:** أهم الآليات المقترحة لتعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي بمحافظة دمياط في ضوء معايير الجودة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي.

أ- مفهوم الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي:

تعرف الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي بأنها قدرة مؤسسات التعليم الفني الصناعي على استخدام مهاراتها وقدراتها البشرية والمادية؛ لتحقيق ميزة يصعب وصول المنافسين من المؤسسات التعليمية إليها. **(الرشيدي و آخرون، ٢٠٢٢, ١١٨٢)**

وتعرف الميزة التنافسية بأنها قدرة المؤسسات التعليمية على استخدام الاستراتيجيات التنافسية وتقنيات ووسائل التواصل وتوظيفها؛ لتطوير خدماتها ومنتجاتها، والابتكار في تسويقها، والتعامل مع مختلف المشكلات التي تواجهها أو المتوقع أن تواجهها؛ لكسب ثقة ورضا العملاء والمستفيدين في كل ما تقدمه، مع الحرص على استدامة قدرتها في ذلك. **(Ramírez & Sierra, 2023, 109)**

وتعرفها الباحثة إجرائيًا: بأنها منهج منظم تتبعه مؤسسات التعليم الفني الصناعي بطريقة مقصودة، يهدف إلى استغلال كافة الموارد التعليمية المتاحة بإبداع وابتكار؛ لتقديم خدمات تعليمية ومنافع بكفاءة وتميز وبأقل تكلفة، وإعداد منتجات تعليمية قادرة

على التكيف ببراعة مع كافة التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية، والمتطلبات المتلاحقة والمتغيرة لسوق العمل.

ب- سمات الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي.

تظهر أهم هذه السمات فيما يلي: **(Dirisu & et al., 2013, 262)**

١. الاختلاف والبعد عن التشابه: إن تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي يؤدي إلى أن تقدم المؤسسات قيمة أو صيغة مختلفة في الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقدمها تختلف عما تقدمه المؤسسات التعليمية المنافسة.

٢. التغيير: الميزة التنافسية هي ميزة متغيرة، فليس من الضروري تكرار استخدام الخبرات والإمكانات والقدرات الحالية لمؤسسات التعليم الفني الصناعي مستقبلًا؛ فتحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي يعتمد على مجموعة من المحاولات المستمرة المتجددة والمتغيرة التي تقوم بها كل مؤسسة للحفاظ على مكانتها المتميزة، والتغيير الدائم في الخطط والاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق التميز، وتعديلها بما يناسب المستجدات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات.

بالإضافة إلى: **(أبو سعدة و وآخرون، ٢٠١٤, ٨٣:٨٥)**

١. المقارنة والمواجهة الشاملة: إن تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي لا ينحصر على مقارنة خدمة بخدمة أخرى أو منفعة بمنفعة أخرى أو منتج بمنتج آخر منافس، إنما يمتد إلى مقارنة كل الإمكانات والمهارات والقدرات والتقنيات التي تمتلكها المؤسسات للوصول إلى تحقيق ميزة تنافسية.

٢. والمرونة والتجديد الاستمرار: الميزة التنافسية تتحقق في مؤسسات التعليم الفني الصناعي لمدة طويلة، وتكون قابلة للمرونة والتطوير والتجديد والتكيف مع كافة المتغيرات بما يضمن لها البقاء والاستمرار.

٣. التكامل والترابط والتنسيق: يعتمد تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي على إحداث التكامل والترابط والشمول والتنسيق والتفاعل بين جميع الهياكل الإدارية والأقسام والوظائف والمهمات والموارد والإمكانات والخبرات والقدرات وتوظيف كل هذا في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات تفوق ما تقدمه المؤسسات التعليمية المنافسة.

٤. الجهد المتواصل والمثابرة: إن تحقيق ميزة تنافسية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي لا يحتاج إلى سرعة ووقت قصير فقط لضمان الوصول إلي تحقيق التفوق والتميز قبل المنافسين، إنما يحتاج إلى بذل الكثير من الجهود والمثابرة من أجل تعظيم قدرات مؤسسات التعليم الفني الصناعي في التأثير الحالي والمستقبلي، واستثمار كافة الجهود لتكوين وتطوير وابتكار قدرات جديدة للمؤسسات، وهذا يحتاج إلى وقت طويل، والكثير من الجهود لتكون موضع التنفيذ والتأثير، فالميزة التنافسية تصدر من داخل المؤسسات وبالاعتماد عل كافة جهودها.

٥. متدرجة ومتراكمة: إن تحقيق الميزة في مؤسسات التعليم الفني الصناعي يمر بمراحل عديدة ويحتاج إلى الكثير من عمليات المتابعة؛ فهي لا تتحقق بخطوة واحدة إنما تحتاج إلى خطوات ومراحل لتحقيقها، وتتحدد أهم هذه الخطوات والمراحل في الثلاث خطوات التالية:

الخطوة الأولى: دراسة ظروف البيئة المحيطة بمؤسسات التعليم الفني الصناعي وتحليلها وفهمها وإدراك طبيعتها وتأثيراتها الداخلية والخارجية.

الخطوة الثانية: التخطيط الاستراتيجي القائم على التحليل البيئي، ووضع رؤية مستقبلية لمؤسسات التعليم الفني الصناعي تأخذ في اعتبارها نقاط الضعف والمخاطر والتهديدات التي يمكن مواجهتها، ونقاط القوة والفرص الإيجابية الداخلية والخارجية التي يمكن التفاعل معها والانطلاق منها لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات.

الخطوة الثالثة: توظيف قدرات مؤسسات التعليم الفني الصناعي وإمكاناتها وخبراتها وكافة تقنياتها، واستثمارها بما يحقق التفوق في تلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم وتحقيق ميزة تنافسية في ذلك لا يمكن الوصول إليها من قبل المؤسسات التعليمية المنافسة التي تمارس نفس النشاط.

ت- جوانب تعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي:

تظهر أهم هذه الجوانب فيما يلي: (عبد العزيز، ٢٠١٩, ٣٧٤)

١. الجودة والنوعية: وهي قدرة مؤسسات التعليم الفني الصناعي على إضافة سمات وخصائص على الخدمات والمنافع والمنتجات، وتقديمها بأعلى مستوى من الجودة والتميز يفوق توقعات العملاء والمستفيدين، ويفوق المستوى المقدم من المؤسسات التعليمية الأخرى المنافسة.

٢. المرونة والاستجابة السريعة لحاجات العملاء: وهي قدرة مؤسسات التعليم الفني الصناعي على الاستجابة للمتغيرات في متطلبات العملاء والمستفيدين وحاجاتهم الفريدة، والاستجابة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، واتباع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط والسياسات؛ لإحداث التغيير بما يناسب تلك المتغيرات والمتطلبات والاحتياجات؛ للوصول إلى الكفاءة التفوق والتميز في كل ما يقدم، مع السعي الدائم إلى تغيير الخطط والسياسات المتبعة وإحلالها بأخرى وفقًا للاعتبارات الحادثة.

٣. الإبداع والابتكار: وهي قدرة مؤسسات التعليم الفني الصناعي على تبني نهج الإبداع والابتكار في تقديم الخدمات والمنافع والمنتجات، وتحقيق التحسين والتطوير المستمر في كافة استراتيجيات وخطط وسياسات المؤسسات للوصول إلى الوضع الاستباقي التنافسي.

ثانيًا: الإطار الفلسفي للجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي وأهم معاييرها.

أ- مفهوم الجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي:

تعرف الجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي"بأنها الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، وإتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة". (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٢٠, ٣٤٩)

ب- فلسفة الجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي:

تقوم فلسفة الجودة في التعليم الفني الصناعي على اتباع مدارس التعليم الفني الصناعي مجموعة من الأسس والمبادئ التي تمكنها من إتقان العمل وزيادة قدرتها التنافسية، تتمحور حول المرونة في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها، والقيادة الفاعلة القادرة على التحفيز واستثمار قدرات الموارد البشرية لرفع مستوى المنتجات والخدمات، والتعاون والعمل الجماعي والرؤية المشتركة الداعمة لتحقيق الجودة والتميز التي تساعد على كسب ثقة العملاء والمستفيدين، والعمل الدائم على تحقيق مزيد من الكفاءة والتفوق على المستفيدين. (فلية و الزكي، ٢٠٠٤, ١٩٤)

ت- مبررات تطبيق الجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي:

تتحدد أهم هذه المبررات فيما يلي:

١) الثورة العلمية والتكنولوجية:

ويقصد بهذا التطور العلمي في كافة المجالات وتسارع الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها في كافة مجالات الحياة، والتأكيد على البحث العلمي، وثورة الاتصالات والمعلومات؛ الأمر الذي أدى إلى ضرورة مواكبة النظم التعليمية كل هذه التطورات والتفاعل معها بكفاءة. (عبد الله، ٢٠٢٠, ٣٩٢)

٢) الاقتصاد القائم على المعرفة:

ويقصد بهذا اتجاه المجتمعات إلى توظيف ما توصلوا إليه من علوم ومعارف في تنمية اقتصادها وربطه بالتنافس الاقتصادي العالمي؛ الأمر الذي أدى إلى ضرورة إعادة النظر إلى التعليم وتحويله من كونه نظام تعليمي قائم على الحفظ والتلقين للحصول على الشهادات، إلى كونه وسيلة للنهوض العلمي والتكنولوجي والمعرفي والاقتصادي والحضاري. (عبد النعيم، ٢٠٢٠, ١٦)

٣) الفجوة بين المطلوب في سوق العمل والمعروض من النظام التعليمي وخريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية: (باسيلي و زكي، ٢٠٢٣, ٣١٨)

ويقصد بهذا ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي المدارس الثانوية القنية الصناعية ومخرجات النظام التعليمي بشكل عام، وهذا يدل على ضعف السياسات التعليمية القائمة وبعدها عن اتباع المناهج العلمية في تخطيط القوى العاملة والالتزام بإطار المؤهلات، تلك المناهج التي تؤدي إلى ربط التعليم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتحقيق الاستثمار الأمثل في القوى البشرية بما يساعد على إحياء دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا من وجهة نظر البحث الحالي.

٤) تعاظم الإنفاق على التعليم:

ويقصد بهذا ارتفاع نفقات التعليم وزيادة تكاليفه؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة تحقيق عوائد على كافة المستويات سواء كان على مستوى الفرد المتعلم أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي لكل ما ينفق على التعليم. (بسطويسي، ٢٠١٧, ٣٦٠)

إضافة إلى: (الهــلالي، ٢٠١٨, ٤٥)

١) أن يكون التعليم الفني الصناعي تعليم جاذب للطلاب، ويكون اختيارهم التعليمي الأول.

٢) أن ترقى منظومة التعليم الفني الصناعي في مصر إلى مستويات النظم العالمية للتعليم الفني والتدريب.

٣) تحسين الوضع التنافسي للتعليم الفني الصناعي والتدريب في مصر واعتماد برامجه عالميًا؛ بما يساعد على تقدم الدولة المصر في التصنيفات العالمية الخاصة به.

٤) ربط التعليم الفني الصناعي ومهارات خرجيه بالمتطلبات العالمية لسوق العمل.

ث–معايير الجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي:

يتم تطبيق الجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تحديد مستوى الأداء المقدم من المدارس في الوصول لتحقيق أهداف الجودة تظهر أهم هذه المعايير فيما يلي: **(جمهورية مصر العربية, الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١١ ب, ١٠:٢١)**

١. **المجال الرئيس الأول** هو مجال القدرة المؤسسية، ويقصد بهذا المجال "تحقيق الجودة للمؤسسة التعليمية من خلال مجموعة من القواعد والشروط المحددة لبنيتها التنظيمية، وإمكاناتها البشرية والمادية"، ومجالاته الفرعية ومعاييره هي:

- مجال الرؤية والرسالة، معاييره:
  - رؤية المؤسسة التعليمية، عدد المؤشرات (١).
  - رسالة المؤسسة التعليمية، عدد المؤشرات (١).
- مجال القيادة والحوكمة، معاييره:
  - توافر نظام للحوكمة الرشيدة، عدد المؤشرات (٣).
  - دعم مجتمع التعلم، عدد المؤشرات (٢).
- مجال الموارد البشرية والمالية، معاييره:
  - توظيف الموارد البشرية وتنميتها، عدد المؤشرات (٢).
  - توافر مبنى مدرسي يستوفي المواصفات التربوية، عدد المؤشرات (٢).
  - توظيف الموارد والمادية المالية لدعم عمليتي التعليم والتعلم، عدد المؤشرات (٢).

- مجال المشاركة المجتمعية، معاييره:

– توافر شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلي، عدد المؤشرات (٢).

- مجال توكيد الجودة، معاييره:

– النظام الداخلي لضمان الجودة، عدد المؤشرات (٢).

– التقويم الذاتي والتحسين المستمر، عدد المؤشرات (٢).

٢.**المجال الرئيس الثاني** هو مجال الفاعلية التعليمية، ويقصد بهذا المجال "تحقيق مخرجات عالية من الجودة في ضوء رؤية المؤسسة التعليمية ورسالتها، من خلال مجموعة العمليات التي توفر فرص التعليم والتعلم المتميز للجميع"، ومجالاته الفرعية ومعاييره هي:

- مجال المتعلم، معاييره:

– نواتج التعلم المستهدفة، عدد المؤشرات (٣).

– التمكن من المهارات العامة، عدد المؤشرات (٤).

– اكتساب جوانب وجدانية إيجابية، عدد المؤشرات (٢).

- مجال المعلم، معاييره:

– التخطيط لعمليتي التعليم والتعلم، عدد المؤشرات (١).

– تنفيذ عمليتي التعليم والتعلم، عدد المؤشرات (٣).

– استخدام أساليب فعالة، عدد المؤشرات (٢).

– ممارسة أنشطة مهنية فعالة، عدد المؤشرات (٢).

- مجال المنهج، معاييره:

– توافر ممارسات داعمة للمنهج، عدد المؤشرات (٣).

– توافر أنشطة لا صفية فعالة، عدد المؤشرات (١).

- مجال المناخ التربوي، معاييره:

– توافر بيئة داعمة للتعليم والتعلم، عدد المؤشرات (٢).

– توافر بيئة داعمة للعلاقات المؤسسية، عدد المؤشرات (٣).

ويوضح الجدول التالي إجمالي عدد المجالات والمعايير والمؤشرات والممارسات الخاصة بالمجالين الرئيسيين للجودة في مدارس التعليم الفني الصناعي.

المجال الرئيس	المجالات الفرعية	عدد المعايير	عدد المؤشرات	عدد الممارسات
القدرة المؤسسة	٥	١٠	١٩	٦٤
الفاعلية التعليمية	٤	١١	٢٦	٧٣

الجدول نقلا عن: (جمهورية مصر العربية, الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١١ب, ٢٢)

يتضح مما سبق أن الهيئة العامة لضمان جودة التعليم والاعتماد وضعت مجموعة من المعايير لجودة مدارس التعليم الفني الصناعي في مجالين رئيسيين وهما مجال القدرة المؤسسية، ومجال الفاعلية التعليمية وكل مجال يتضمن مجموعة من المجالات الفرعية، فمجال القدرة المؤسسية تضمن(٥) مجالات فرعية هما(الرؤية والرسالة– القيادة والحوكمة– الموارد البشرية والمالية– المشاركة المجتمعية– توكيد الجودة)، وتشمل هذه المجالات الفرعية (١٠) من المعايير و(١٩) من المؤشرات و(٦٤) من الممارسات، ومجال الفاعلية التعليمية تضمن (٤) مجالات فرعية هما(المتعلم– المعلم– المنهج– المناخ التربوي)، وتشمل هذه المجالات الفرعية (١١) من المعايير و(٢٦) من المؤشرات و(٧٣) من الممارسات، التي يمكن من خلالها يتم تقويم مدارس التعليم الفني الصناعي في تحقيق الجودة التعليمية.

ثالثًا: أهم الجهود الداعمة لتعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي في ضوء معايير الجودة.

تظهر أهم هذه الجهود فيما يلي:

أ- "دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤" في المواد ١٩-٢٠ التي أكدت على التزام الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع في أنواعه كافة وفقًا لمعايير الجودة وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل"، والإنفاق على التعليم والتدريب بما يتوافق مع المعدلات العالمية للإنفاق التعليمي. (دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤ المواد ١٩-٢٠, ٧)

ب-"القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد؛ لاستيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومؤسسات وطلاب ومعلمين وأساتذة ومختلف الأنشطة التي ترتبط بالعملية التعليمية" داخل مؤسسات التعليم على اختلاف أنواعها. (جمهورية مصر العربية, القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ١)

ت-"قانون العمل الجديد الذي ينص على ضرورة حصول الخريجين الفنيين والمهنيين على رخصة مزاولة المهنة من وزارة القوى العاملة ومديريات القوى العاملة بالمحافظات طبقًا للوائح المعمول بها وقانون العمل والدستور المصري، ومعايير وقوانين ومبادئ منظمة العمل الدولية". (جمهورية مصر العربية, مجلس الشيوخ الفصل التشريعي الأول دورة الانعقاد العادي الثاني، ٢٠٢١, ١٢)

ث-"القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إصدار قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (إتقان) تختص بضمان جودة واعتماد المؤسسات والبرامج التعليمية الفنية والتقنية ومراكز التدريب".

(جمهورية مصر العربية, القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إصدار قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني إتقان، ٥)

ج-"القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء وحدة تسمى مركز إعداد القادة تتبع وزير التربية والتعليم؛ لإعداد جيل من القيادات المبدعة على تحمل المسئولية الوطنية، مسئولياتها تخطيط برامج التنمية المهنية للقادة والإشراف على تنفيذها ومتابعتها، الارتقاء بالمهارات المختلفة للقادة في المؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها عام أوفني، إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتحقيق التنمية المهنية لإعداد القادة، إدارة برامج تدريبية متقدمة للقادة من خلال شراكة فاعلة مع الجامعات والمراكز البحثية والتدريبية والجهات ذات الصلة بوزارة التربية والتعليم، دراسة وبحث المشكلات الإدارية والوصول إلى حلول مجدية وفعالة". **(جمهورية مصر العربية, وزارة التربية والتعليم,القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤، ١-٢)**

ح-"القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن استحداث وحدة لتيسير الانتقال إلى سوق العمل تتبع رئيس قطاع التعليم الفني والتجهيزات بديوان عام وزارة التربية والتعليم، وتستحدث وحدات فرعية مماثلة بمديريات التربية والتعليم تسمى وحدة تيسير الانتقال إلى سوق العمل تتبع مدير عام التعليم الفني مسئولة عن دراسة وتطوير وتعزيز الخدمات المتنوعة التي من شأنها تيسير انتقال الطلاب والخريجين إلى سوق العمل. **(جمهورية مصر العربية, وزارة التربية والتعليم, القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٤, ١:٣)**

خ-"الاستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر(٢٠١٢-٢٠١٧)"، ركزت هذه الاستراتيجية على"إنشاء نظام قومي متكامل للتعليم الفني والتدريب المهني"، يكون هذا النظام لامركزيًا يعني بالمهارات والكفايات التي يتطلبها سوق العمل المتغير، وتوفير فرص للمتعلمين تساعد على

إكسابهم المهارات والكفايات والجدارات التي يحتاجها سوق العمل في مراحل حياتهم بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وأصحاب الأعمال والقائمين عليها. **(أبحاث وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني, تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٩، متاح على الرابط (https://cutt.us/lXjgB**

د- "الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) التعليم المشروع القومي لمصر" التي ركزت فيما يخص التعليم الفني على الإتاحة التعليمية، والجودة التعليمية، ودعم البنية المؤسسية للتعليم الفني، وتطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة التعليم الفني. **(جمهورية مصر العربية, وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤, ٩٨:١٠٠)**

ذ- "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية (٢٠١٦-٢٠٢٠)، في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ وضعت هذه الاستراتيجية هدفها فيما يخص التعليم الفني والمهني" وهو توفير عمالة ماهرة ومدربة طبقًا لاحتياجات سوق العمل بالتركيز على تفعيل الإطار الوطني للمؤهلات المصرية، رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني، نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل، التوعية وتحسين النظرة المجتمعية للعمل الفني والمهني، تحويل مدارس التعليم الفني والمهني إلى مدارس جاذبة، التنمية المهنية للمعلمين والمدربين، تحسين جودة المنشأت التعليمية والتدريبية، تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة التعليم الفني والمهني". **(جمهورية مصر العربية, وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٦, ٧٢)**

بالإضافة إلى: **(الهلالي، ٢٠١٨, ٦٠)**

ر- "مشروع تحسين فرص التوظيف مع هيئة GIZ الألمانية"، يهدف المشروع إلى تحسين فرص توظيف طلاب التعليم الفني والانتقال لسوق العمل، وتقديم برامج التوجيه والإرشاد الوظيفي في مدارس التعليم الفني والمهني، وتقديم الخبرات المختلفة في مجال تحليل سوق العمل ومتطلباته.

ز- "مشروع تطوير القوى العاملة والمهارات المستهدفة USAID (WISE) Project"، يهدف المشروع إلى دعم برامج التوجيه والإرشاد الوظيفي في المدارس الفنية والمهنية، وإنشاء وحدة لتيسير الإنتقال لسوق العمل، وتطوير برنامج دراسي خاص بالسلامة والصحة المهنية، والتدريب على ريادة الأعمال.

س- "مشروع تطوير ٢٧ مدرسة وفقًا للمعايير الأوروبية EDF Funded Project"، يهدف المشروع إلى تطوير٢٧ مدرسة للتعليم الفني والمهني وفقًا للمعايير الأوروبية لجودة التعليم والتدريب.

ش- "مشروع تطوير التعليم الفني والتدريب المهني TEVET II"، تأسس هذا المشروع نتيجة للتعاون المصري الأوروبي بهدف" تطوير٢٢٠٠ مدرسة للتعليم الفني على مستوى جمهورية مصر العربية بالتركيز على"تحسين حوكمة نظام التعليم الفني والتدريب المهني، تطوير الجودة والموضوعات ذات الصلة بنظام التعليم الفني والتدريب والانتقال لسوق العمل والتوظيف". **(أبو زيد، ٢٠١٩, ٤٧)**

ص- "مبادرة التعليم التكنولوجي" التي أطلقتها الدولة بهدف تركيز كافة الجهود في التعليم على "توظيف التكنولوجيا" والتقنيات الحديثة في إصلاح وتطوير التعليم في مصر على اختلاف أنواعه. **(الهلالي، ٢٠١٧, ٧)**

ض- "مبادرة تطوير مناهج التعليم الفني باستخدام آليات الكفايات وتحويل ٣٠٠ منهج إلى منهج تفاعلي إلكتروني، وتدريب ١٠آلاف معلم تعليم فني على المهارات الفنية، والتوسع في إنشاء مدارس تعليم فني ملحقة بالمصنع؛ بما يساعد الطلاب على حصد خبرة متكاملة على المستوى العلمي والعملي". **(جمهورية مصر العربية, وزارة المالية، ٢٠١٨, ٥٢)**

ط- "المبادرة الحكومية أفكار مبتكرة لتطوير التعليم الفني على اختلاف أنواعه، حيث تتيح هذه المبادرة الفرصة لكافة العاملين في قطاع التعليم الفني من معلمين

وإداريين وموجهين وقيادات من خلال موقع إلكتروني خاص بتقديم الاقتراحات يتبع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني اقتراح أفكار مبتكرة قابلة للتنفيذ؛ لتطوير التعليم الفني في مصر في محاور الاستثمار في بناء البشر وقدراتهم الإبداعية، والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته، ودعم البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠". (جريدة المصري اليوم الإلكترونية, تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١/١١، متاح على الرابط **https://cutt.us/g71z6**)

ظ-"المؤتمر الدولي الأول للتعليم الفني والتكنولوجي والتدريب المهني أديتوك إيجيبت ٢٠٢٢ تحت شعار ارسم مستقبلك"، يأتي هذا المؤتمر في إطار خطة الدولة لإصلاح وتطوير التعليم الفني وفتح آفاق جديدة لمواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، وتحقيق الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية، وانعقد المؤتمر" بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وهيئات دولية منها الوكالة الألمانية لتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي، وهيئات محلية مثل اتحاد الصناعات المصرية، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية، ومدارس التعليم المزدوج، وشارك في المؤتمر مجموعة من الخبراء الدوليين في مجال الصناعة والأعمال". (جريدة المصري اليوم الإلكترونية, تاريخ الدخول٢٠٢٢/٩/٩، متاح على الرابط **https://cutt.us/zVOij**)

رابعًا: ملامح التعليم الفني الصناعي بدمياط ومعوقاته التي تحول دون تعزيز الميزة التنافسية في مدارسه في ضوء معايير الجودة.

ملامح التعليم الفني الصناعي بدمياط تظهر فيما يلي:

أ- ملامح التعلم الفني الصناعي بدمياط

تعد محافظة دمياط من أهم المحافظات المصرية؛ نظرًا لطبيعتها الزراعية والصناعية، وموقعها الجعرافي المتميز الفريد في دلتا النيل.

وتولي المحافظة اهتمامًا بالغًا للتعليم بشكل عام ولعمليات تطويره والارتقاء به، والتعليم الفني الصناعي بشكل خاص؛ لكونه أحد أنواع التعليم القادر على إعداد

وتأهيل خريج بمهارات وجدارات معينة تساهم بقوة في تلبية متطلبات التنمية في المحافظة.

وتقوم فلسفة التعليم الفني الصناعي في دمياط على أسس الحق والعدالة والمساواة في التعليم، وديمقراطية التعليم، ومجانيته، وحق كل طالب في أن يوجه للتخصص والمجال التعليمي الذي يناسب قدراته ومهاراته واستعداداته وميوله؛ ليكون قادر على الإبداع والمساهمة بفاعلية في تطوير المجتمع بشكل مستمر، وربط هذا النوع من التعليم بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وبالتطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي، وبالمتغيرات المتجددة والمتطورة في المشروعات الصناعية والخدمية ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي. (أحمد، ٢٠١٥, ٢٣-٢٤)

ويهدف التعليم الفني الصناعي في دمياط إلى بناء مواطن مصري مؤمن بربه وبقيم الخير والحق والإنسانية، "وإعداده ثقافيًا وعلميًا وقوميًا"، وتزويده بالدراسات العلمية النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته، والقدرة على تحقيق ذاته، والمساهمة بفاعلية وكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات (جمهورية مصر العربية القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم، ٢)، "والمنافسة بالسوق المحلية والإقليمية والعالمية". (جمهورية مصر العربية, وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤, ٩٧)

وترجع أهمية التعليم الفني الصناعي في دمياط إلى دوره الفعال في المساهمة في تحقيق التنمية على اختلاف أنواعها، والتي تقوم على ركائز أساسية وهي بناء وتكوين الثروة البشرية من خلال إكساب الأفراد الخبرات النظرية والعملية والمهارات والمعارف، ثم تطبيقها في جميع المجالات على اختلافها، بالإضافة إلى دوره المهم في تلبية الاحتياجات والمتطلبات المستقبلية من القوى البشرية العاملة في مجالات "المشروعات الاستثمارية الكبرى، تحقيق المشروعات القائمة والجاري

إقامتها وخاصة مشروعات المدن الصناعية والمناطق الجديدة، مواجهة البطالة وإعادة هيكلة العمالة بقطاع الأعمال والصناعة، الإعداد الجيد والتوجية السليم لأصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم الفني على اختلاف أنواعه وأشكاله لهم، توفير فرص التدريب الجيد المرتبط باحتياجات ومتطلبات الأعمال وبالمستوى الذي يقبله أصحاب الأعمال، تزويد الراغبين في الهجرة للعمل في الأسواق الخارجية بالمهارات التي تساعدهم على المنافسة، احتواء المتسربين من التعليم والمحرومين منه وتحويلهم إلى قوة إنتاجية على أسس ثقافية ومهنية وحماية هذه الفئة من الانحراف أو العمل في ظروف سيئة". **(إبراهيم، ٢٠٢٢, ٦٤)**

ويبلغ إجمالي عدد مدارس وفصول وتلاميذ وعاملين التعليم الفني الصناعي في محافظة دمياط كما يوضح الجدول التالي:

إجمالي مدارس وفصول وتلاميذ وعاملين التعليم الثانوي الصناعي بمحافظة دمياط

المديرية	جملة الثانوي الصناعي							
	مدارس	فصول	تلاميذ	إدارة مدرسية	معلمون	أخصائيون	إداريون	عمال
دمياط	٤٢	٦٤٢	٢٣٢٠٨	٤١	٢٠٥٥	١١٣	٣٠٧	٣٢

الجدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى: (جمهورية مصر العربية, وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني, كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٢-٢٠٢٣)

وفيما يخص شعب وتخصصات التعليم الفني الصناعي بمحافظة دمياط فقد حددت (جمهورية مصر العربية, وزارة التربية والتعليم, القرار الوزاري رقم ٤٨١ لسنة ٢٠١١، ٤-٥) شعب وتخصصات التعليم الفني الصناعي فيما يلي:

١. "شعبة الصناعات الميكانيكية وتضم تخصصات تشغيل المعادن، أجهزة دقيقة وتحكم، قوالب واسطمبات البلاستيك، تشغيل ولحام المعادن، السباكة والنماذج.

٢. شعبة صناعة المركبات وتضم تخصصات السيارات، الجرارات والآلات الزراعية، المعدات الثقيلة.

٣.شعبة الصناعات الكهربائية وتضم تخصصات تركيبات ومعدات كهربائية، إلكترونيات، الحاسبات.

٤.شعبة الصناعات البحرية وتضم تخصصات بناء السفن، المحركات البحرية، المصايد، الملاحة والفنون البحرية.

٥.شعبة صناعة التبريد والتكيف وتضم تخصصات التبريد وتكيف الهواء.

٦.شعبة الصناعات الزخرفية وتضم تخصصات الزخرفة والإعلان والتنسيق، التجميل، الجلود وبدائلها، تكنولوجيا الطباعة، السراميك والخزف.

٧. شعبة الصناعات الخشبية وتضم تخصصات نجارة الأثاث، الحفر على الخشب، خرط الخشب والسن واللدائن، التطعيم الماركتري.

٨. شعبة الصناعات المعدنية وتضم تخصصات الحديد المشغول والإنشاءات المعدنية، الأثاث المعدني وتشغيل الصاج، تشكيل المعادن والصياغة.

٩. شعبة الصناعات المعمارية وتضم تخصصات البناء والتشطيبات، الإنشاءات المعمارية، شبكات المياه والأعمال الصحية، النحت المعماري.

١٠.شعبة الصناعات النسيجية وتضم تخصصات النسيج والسجاد والكليم، الغزل، الصباغة والطباعة وتجهيز المنسوجات، الملابس الجاهزة، التريكو الآلي".

ب- المعوقات التي تحول دون تعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعلم الفني الصناعي بدمياط في ضوء معايير الجودة.

تظهر أهم هذه المعوقات فيما يلي: (رزق، ٢٠١٦, ٣٣:٣٥)

١.الخلط بين مفهوم الرؤية والرسالة لدي بعض القيادات التعليمية داخل مدارس التعليم الفني الصناعي، وغموض المفهوم عند البعض.

٢.ضعف التنسيق بين مدارس التعليم الفني الصناعي والإدارات التعليمية وإدارة الجودة في التعليم، فيما يخص تحسين الأداء في المدارس الضعيفة في الأداء.

٣. غياب المشاركة الفعلية للعاملين داخل كل مدرسة من مدارس التعليم الفني الصناعي في إعداد الرؤية والرسالة الخاصة بالمدرسة.

٤. ضعف الأنظمة الإلكترونية داخل مدارس التعليم الفني الصناعي؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرة المدارس على إعلان رؤيتها ورسالتها عبر وسائل الاتصال والإنترنت ووصولها للمستفيدين.

٥. غياب الدور الفاعل "لوحدة التدريب والجودة" داخل مدارس التعليم الفني الصناعي، والافتقار إلى وجود فريق متخصص في نشر ثقافة الجودة والتميز في الأداء التعليمي وتدريب العاملين جميعًا على مبادئها.

٦. ضعف قدرة القيادات التعليمية داخل مدارس التعليم الفني الصناعي على تطبيق معايير التقويم الذاتي على مختلف العمليات التعليمية والأداء بها.

٧. ضعف قدرة القيادات التعليمية داخل مدارس التعليم الفني الصناعي على تطبيق نظم المساءلة والمحاسيبة على الأداء التعليمي للعاملين داخل المدارس، وإن طبقت بعض القيادات هذه النظم تطبق داخل مدارس التعليم الفني الصناعي بشكل ظاهري فقط لاغير لا يساهم بشكل فعلي في تحسين الأداء.

٨. ضعف قدرة القيادات التعليمية على تطبيق ميثاق العمل داخل مدارس التعليم الفني الصناعي وتحديد المسئوليات والمهام الخاصة بالعاملين داخل كل مدرسة، وممارسة التفويض والتمكين لإنجاز مختلف الأعمال.

٩. بعض مدارس التعليم الفني الصناعي تعمل بنظام الفترتين؛ الأمر الذي أدى إلى القصور في إنجاز الأعمال والمهام داخل المدارس بكفاءة وجودة وتميز.

بالإضافة إلى ما يلي: (خليفة، ٢٠٢٠, ٨١)

١٠. غياب التشريعات والقوانين الملزمة بالعمل في التخصص التعليمي؛ والتي تحد من مزاولة غير المؤهلين لمهن معينة وخاصة المهن الفنية وعلى اختلافها؛ الأمر

الذي أدى إلى تزاحم غير المؤهلين للمؤهلين فعليًا والكفاءات في مزاولة تلك المهن.

١١. غياب التشريعات والقوانين التي تساعد على إنشاء هيئة موحدة تعتمد المؤهلات المختلفة والجدارات والمهارات والكفاءات المطلوبة للعمل، وتعطي شهادات لمزاولة العمل والمهن المختلفة التي تساهم بشكل فعلي في إنجاز خطط التنمية.

١٢. ضعف الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية التعليم على اختلاف أنواعه ومراحله وخاصة التعليم الفني والمهني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول وزيادة دخلها القومي، وزيادة قدرة الدول التنافسية.

بالإضافة إلى: **(محمود، ٢٠٢٠, ١٢١:١٢٣)**

١٣. الخوف من التغيير والتجديد في الأنظمة المتبعة في النظام التعليمي، والهروب من تحمل مسئولية الأعباء المترتبة على نتائج التغيير، ورفض بعض الأفراد الإقدام على تنفيذ التجارب الجديدة والمشاريع المخطط لها.

١٤. القصور في وجود الكفاءات الإدارية التي تشجع وتحفز أفراد العمل نحو تحقيق الأهداف بصورة إبداعية، وتوجههم نحو استثمار الموارد المتاحة الاستثمار الأمثل لتحقيق الأهداف وضمان حقوق الأجيال القادمة.

١٥. التعقيد في الإجراءات الإدارية المتبعة في النظام التعليمي والروتين والملل البُطء في اتخاذ القرارات، وسيادة السلبية والتكاسل واللامبالاة وسيطرة المصالح الشخصية على العمل الرسمي.

١٦. الافتقار إلى وجود الموارد والآليات والتقنيات التكنولوجية التي يُمكن الاستفادة منها واستخدامها لتغيير القيم والسلوك من ظروف الحاضر في نظام التعليم إلى متطلبات المستقبل.

١٧. ضعف الوعي لدى العاملين في قطاع التعليم بأهمية المشاركة والعمل الجماعي في إنجاز المهام والأعمال.

١٨. الافتقار إلى وجود القدوة في النظام التعليمي من الأفراد والموارد البشرية التي تعمل بصدق وجد وتفاني، وتعمل على ممارسة كافة السلوكيات التي تضيف قيمة للعمل.

بالإضافة إلى (جمعة، ٢٠٢١, ٣٦١:٣٦٨)

١٩. غياب "فكرة إعادة هندسة العمليات الإدارية" الهندرة في قطاع التعليم القائمة على إعادة التصميم الجذري للعمليات لتحقيق الجودة والتميز بأقل الجهود والتكلفة، "وإعادة تدوير الموارد واستغلالها بشكل أفضل في إطار التوجه نحو مواجهة الهدر" وتخفيض التكاليف للوصول إلى ميزة تنافسية في مختلف المدارس عام وفني.

٢٠. ضعف الوعي الثقافي بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها التطوعية في مجال التعليم ودورها المؤثر والقوي في الوقوف بجانب الدولة في توفير موارد التعليم والارتقاء بجهوده.

خامسًا: أهم الآليات المقترحة لتعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي بدمياط في ضوء معايير الجودة.

إن تعزيز الميزة التنافسية في مدارس التعليم الفني الصناعي بدمياط في ضوء معايير الجودة يتطلب ما يلي:

أ- زيادة الميزانيات الحكومية الموجهة للتعليم الفني الصناعي والتدريب بما يتوافق مع الإنفاق العالمي على التعليم والتدريب، وتحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي في إنشاء المدارس وتوزيع الخدمات التعليمية.

ب- الحد من المركزية الإدارية لشئون التعليم على اختلاف أنواعه، وتَمكين مدارس التعليم الفني الصناعي من إدارة شئونها ذاتيًا وفقًا لظروفها وواقعها وطبيعة الطلاب واحتياجاتهم وطبيعة المجتمع ومتطلباته.

ت- إعادة النظر في القوانين والتشريعات والخطط والاستراتيجيات الحالية الخاصة بالتعليم الفني الصناعي، والعمل على تعديلها، أو إلغاء بعض المواد أو البنود؛ لتتواكب مع متطلبات العصر وتحدياته، ومتطلبات الجودة التعليمية، والتنافسية العالمية، ووضع قانون يلزم حاملي المؤهلات الفنية بالحصول على رخصة مزاولة المهنة، وقانون يلزم مدارس التعليم الفني الصناعي بتطبيق الجودة في كل ما تقوم به من عمليات لتعزيز الميزة التنافسية.

ث- تفعيل نظم الرقابة والمساءلة والمحاسبية على مدارس التعليم الفني الصناعي على كافة عمليات التعليم والتعلم، وعلى كافة الممارسات المتبعة داخلها لتحقيق الأهداف في تحقيق الاستثمار الأمثل في قدرات العنصر البشري، بشكل يركز على تصحيح المسار وليس على الأسلوب الجزائي العقابي.

ج- إنشاء هيئة مسئولة عن اعتماد المؤهلات الفنية والمهنية، ومنح تراخيص لمزاولة المهنة لحاملي المؤهلات الفنية والمهنية، بعد التأكد من مهارات وكفايات وجدارات حاملي المؤهلات وملائمتها لسوق العمل، وتوزيعهم في مستويات حسب الكفاءة والجدارة تنعكس على أجورهم في سوق العمل.

ح- عمل دراسات تنبؤية للوقوف على احتياجات قطاع الصناعة والأعمال من خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية مستقبلًا، والأخذ بهذه التنبؤات في إعداد خطط واستراتيجيات وسياسات التعليم الفني الصناعي للحد من بطالة الخريجين.

خ- تفعيل دور الإطار الوطني للمؤهلات بحيث تنظم عمليات التعليم والتدريب داخل مدارس التعليم الفني الصناعي وفقًا لمتطلبات هذا الإطار في منح الشهادات العلمية والمهنية للخريجين.

د- اختيار أفضل الكفاءات البشرية للعمل في مدارس التعليم الفني الصناعي، وتفعيل دور كلية التربية بدمياط في عمليات اختيار وتدريب والتنمية المهنية للموارد البشرية في قطاع التعليم الفني.

ذ- فرض ضرائب على مؤسسات الأعمال الكبرى والشركات والمصانع، وتوجيهها للارتقاء بكافة جهود التعليم الفني الصناعي.

ر- تحقيق الاستثمار الأمثل في المعونات والمنح والمساعدات الدولية التي تقدم للتعليم الفني الصناعي، وتوجيهها لتلبية احتياجاته الفعلية والارتقاء بمهارات خريجيه، وفقًا لاحتياجات كل محافظة.

ز- مواجهة الدروس الخصوصية في مدارس التعليم الفني الصناعي، وتشجيع المدارس على توفير برامج التعليم والتدريب على المواقع الإلكترونية المختلفة التي تساعد على وصولها للطلاب في أي مكان وفي أي وقت.

س- اتخاذ كافة الإجراءات التي تحد من الفساد داخل مدارس التعليم الفني الصناعي، والتأكيد على النزاهة والشفافية في كافة الممارسات التي تتبعها.

ش- ربط مدارس التعليم الفني الصناعي بكافة المراحل التعلمية، وتقديم برامج توجيه وإرشاد للطلاب في مختلف المراحل التعليمية من شأنها توعية الطلاب بأهمية التعليم الفني وأهمية الالتحاق به على اختلاف تخصصاته.

ص- تغيير سياسات القبول في مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي، بحيث تركز على المهارات والقدرات والجدارات والكفايات الخاصة بالطلاب أكثر من تركيزها على المجموع الذي حصل عليه الطالب في المرحلة الإعدادية فقط لاغير.

ض- توفير بنية تحتية قوية وبنية تكنولوجية داخل مدارس التعليم الفني الصناعي؛ وذلك من خلال الارتقاء بالمباني التعليمية وتوفير كافة تجهيزاتها من الورش والمختبرات والأدوات والمعدات، وتوفير الوسائل التكنولوجية الحديثة وشبكات

الانترنت والتجهيزات الإلكترونية، وكل ما يساعد على توفير بيئة تعليمية داعمة ومحفزة لعمليات التعليم والتعلم داخل المدارس، والوصول بقدرات الطلاب ومهاراتهم إلى الإبداع والتميز، واستخدام الرقمنة والتحول الرقمي في اتخاذ وصنع القرارات التعليمية وتبادل الخبرات بين المدارس.

ط- تطوير المناهج المقدمة في مدارس التعليم الفني الصناعي وذلك بالتعاون والمشاركة مع القطاع الخاص والقائمين على الأعمال والمتخصصين والخبراء في المجال التربوي، بحيث تركز المناهج على خدمة الأعمال والصناعات والنشاطات القائمة في محافظة دمياط، والتدريب العملي للطلاب في المواقع الحقيقية للعمل، وترتبط ارتباط وثيق باستخدام التكنولوجيا في عمليات تعليم وتعلم الطلاب، وتوفير فرص التعليم والتدريب مدى الحياة، وتحافظ على الهوية، وتساعد على ترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن، وتكون قابلة للمرونة وإمكانية التعديل والتغيير وفقًا لمتطلبات البيئة المحلية والتحديات العالمية.

ظ-تطبيق معايير الجودة والتميز في مختلف برامج التعليم والتدريب المقدمة للطلاب داخل مدارس التعليم الفني الصناعي، ومراجعة سياسات التعليم والتدريب بشكل مستمر لتحديثها وتطويرها بما يناسب المتطلبات المحلية والعالمية لسوق العمل.

ع-اتباع سياسة تعليمية في تقويم طلاب مدارس التعليم الفني الصناعي تركز على الكفاءات والمهارات والجدارات الأدائية، وتساعد على تقديم التغذية الراجعة التي تساهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة وتطوير والأداء، أكثر من التركيز على كثرة الامتحانات الورقية.

غ-تقديم كافة خدمات الدعم والتوجيه والإرشاد للطلاب في مدارس التعليم الفني الصناعي، وخاصة فيما يخص المشكلات الشخصية والأكاديمية، وتحديد الأهداف الوظيفية والمهنية والمستقبلية، واتخاذ كل ما يلزم لمواجهة الرسوب والتسرب الطلابي.

ف- تقديم الدعم والرعاية الكاملة للطلاب الموهوبين والمتفوقين في مدارس التعليم الفني الصناعي، وتشجيعهم على مواصلة تعليمهم والالتحاق بالجامعة، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم مدى الحياة، والعمل على دمج ذوي الاعاقات البسيطة من الطلاب في تلك المدارس.

ق-تطبيق منهج إعادة هندسة العمليات الإدارية داخل مدارس التعليم الفني الصناعي وإعادة التصميم الجذري لكافة الممارسات الإدارية والتعليمية بشكل يحقق الفاعلية والكفاءة والتميز في الأداء بأقل جهد وتكلفة.

ك-إدارة الأزمات داخل مدارس التعليم الفني الصناعي بكفاءة وفاعلية، والتأهب لأي أزمات محتملة.

ل-إقامة روابط وثيقة بين مدارس التعليم الفني الصناعي والمجتمع، وتعزيز تواصل المدارس مع كافة فئات المجتمع وهيئاته ومنظماته ومؤسساته، وتعزيز مشاركة المجتمع في كافة العمليات التي تتم داخل المدارس؛ لإتمامها بشكل يحقق رضا المجتمع عن كل ما تقدمه.

م- تشجيع مشاركة المجتمع في تمويل مدارس التعليم الفني الصناعي، وتحقيق أقصى استفادة من تلك الأموال وتسهيل إجراءاتها الإدارية والقانونية، حتى تكون داعم قوى بجانب الميزانيات المالية الحكومية في الارتقاء بجهود التعليم والتدريب في تلك المدارس.

ن-تشجيع العمل التطوعي في مدارس التعليم الفني الصناعي، والاستفادة من الجهود والخبرات العلمية والعملية للمتطوعين في تحقيق جودة و تميز التعليم، مع إعطاء أولوية للعمل والتعيين في قطاع التعليم لأصحاب الكفاءات من الشباب المتطوعين.

ه- توفير فرص العمل اللائقة لخريجي مدارس التعليم الفني الصناعي في المواقع المختلفة للعمل والإنتاج؛ للحد من البطالة والفقر بين الخريجين، وتحقيق ارتقاءهم ماليًا ومعنويًا.

و-تقديم كافة التسهيلات الحكومية التي تساعد على جذب الاستثمار في قطاع التعليم الفني الصناعي بدمياط.

ي-توفير حوافز مالية حكومية على الأداء الذي يحقق الجودة والتميز في مدارس التعليم الفني الصناعي؛ لتشجيعها على الاستمرار في تحقيق مزيد من الجودة و التميز.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبحاث وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية تاريخ الدخول٢٠٢٢/٩/٩. **تطوير ريادة الأعمال والابتكار بمدارس التعليم الفني بمصر في ضوء خبرتي اليابان وألمانيا أهمية ريادة الأعمال والابتكار بمدارس التعليم الفني** أعدته أماني صالح.

متاح على الرابط **https://cutt.us/lXjgB**

إبراهيم، محمد عبد الناصر القناوي (٢٠٢٢). متطلبات تحقيق التميز المؤسسي بالمدارس الثانوية الصناعية، **مجلة تطوير الأداء الجامعي**، مركز تطوير الأداء الجامعي كلية التربية جامعة المنصورة، مج(١٧)، ع(١)، ٥٥-٧٤.

أبو زيد، أماني محمد عبد الحميد (٢٠١٩). رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الفني في مصر في ضوء التجارب العالمية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة عين شمس، ع خاص، ٣٨-٦٨.

أبو سعدة، وضيئة محمد وآخرون (٢٠١٤). متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية دراسة حالة على جامعة المنصورة، **مجلة كلية التربية جامعة بنها**، مج(٢٥)،ع(١٠٠)،٧٧-١٠٧.

أحمد، عمرو مصطفى (٢٠١٥). تصور مقترح لدور الحضانات التكنولوجية في تطوير التعليم الفني بمصر على ضوء تجارب بعض الدول، **مجلة العلوم التربوية**، كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة، مج(٢٣)،ع(٤)، ١-٦١.

باسيلي، فيفيان فتحي و زكي، إيلين معوض (٢٠٢٣). استراتيجية مقترحة للتعليم الثانوي الصناعي المزدوج لتحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة في ضوء الأرجونوميكا (هندسة البشر)، **مجلة كلية التربية جامعة سوهاج**، ج(١)، ع(١١٢)، ٢٤٢-٣٦٧.

بسطويسي، نشوة سعيد محمد (٢٠١٧). متطلبات تحسين الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية، **مجلة كلية التربية جامعة الأزهر**،ج(٣)، ع(١٧٤)، ٣١٥-٤٢١.

البيطار، حمدي محمد محمد (٢٠٢٠). مهارات ريادة الأعمال لطلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر، **مجلة بحوث التربية النوعية**، كلية التربية النوعية جامعة المنصورة، ع(١)، ١-٢٣.

التميمي، محمود كاظم محمود (٢٠١٣). **منهجية كتابة البحوث والرسائل في العلوم التربوية والنفسية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.

جريدة المصري اليوم الإلكترونية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٩، توصيات المنتدى الأول للتعليم الفني والتكنولوجي والتدريب المهني، مقال كتبه محمد كامل ونشر بتاريخ٢٠٢٢/٣/٢٤.

متاح على الرابط **https://cutt.us/zVOij**

ـــــــ، تاريخ الدخول٢٠٢٣/١/١١، إطلاق مبادرة أفكار مبتكرة لتطوير التعليم الفني، مقال كتبته وفاء يحيى ونشر بتاريخ٢٠٢٣/١/٦.

متاح على الرابط **https://cutt.us/g71z6**

جمعة، محمد حسن أحمد (٢٠٢١). متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، القاهرة، ع(١٣٤)،٣٤٣-٣٩٦.

جمهورية مصر العربية، القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

جمهورية مصر العربية، القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم.

ـــــــــــــــــــــــــــــ، القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٢بشأن إصدار قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (إتقان).

ـــــــــــــــــــــــ، مجلس الشيوخ الفصل التشريعي الأول دورة الانعقاد العادي الثاني (٢٠٢١). **مشروع قانون العمل الجديد ومذكرته الإيضاحية وأعماله التحضيرية**، كتبه أحمد صلاح الدين.

ـــــــــــــــــــــــ، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١١أ). **وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي وثيقة الثانوى العام**، الإصدار الثالث.

ـــــــــــــــــــــــ، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠١١ب). **وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي وثيقة التعليم الفني.**

ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦). **استراتيجية التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٢.**

ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، التعليم المشروع القومي لمصر.**

ـــــــــــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، **القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء وحدة تسمى مركز إعداد القادة تتبع وزير التربية والتعليم لإعداد جيل من القيادات المبدعة والقادرة على تحمل المسئولية الوطنية.**

ـــــــــــــــــــــــ، **القرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن استحداث وحدة لتيسير الانتقال إلى سوق العمل.**

ـــــــــــــــــــــــ، **القرار الوزاري رقم ٤٨١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/١ بشأن تحديد معدلات ومستويات وظائف التوجيه الفني والإدارة المدرسية وهيئات تدريس المواد الفنية التخصصية العلمية والعملية بمدارس التعليم الفني.**

ـــــــــــــــــــــــ، **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.**، وزارة المالية (٢٠١٨). **موازنة المواطن للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩**، الإصدار الخامس، سبتمبر.

حسين، عبد الكريم محمد أحمد (٢٠٢١). تطوير القدرة التنافسية للقيادات النسائية بمدارس محافظتي شمال سيناء وجنوبها، **مجلة الإدارة التربوية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ع(٢٩)، ٥٥-٢٤٧.

خليفة، حسن محمد حويل (٢٠٢٠). نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة عن شمس،ع(٤٩)، ٧٣-٨٧.

دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٢، القاهرة، الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية.

رزق، نادية عزيز شحاتة (٢٠١٦). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير القدرة المؤسسية مدارس التعليم الفني بمحافظة كفر الشيخ، **مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ**، مج(١٦)، ع(٤)، ١-٤٢.

الرشيدي، أحمد كامل وآخرون (٢٠٢٢). تطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي نظام الخمس سنوات في ضوء متطلبات القدرة التنافسية، **مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية**، كلية التربية جامعة سوهاج، ع(١٠)، ١١٧٤-١١٩٧.

زهران، إيمان حمدي رجب (٢٠١٧). دور الإدارة المدرسية في تطوير أداء معلمي التعليم الثانوي الصناعي على ضوء معايير الجودة والاعتماد، **مجلة كلية التربية جامعة أسيوط**، مج(٣٣)، ع(٧)، ٥٣-١١١.

زيدان، أسماء مراد صالح مراد (٢٠٢١). مهارات سوق العمل اللازمة لطلاب المدارس الثانوية الفنية الصناعية بمصر على ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها، **المجلة التربوية**، كلية التربية جامعة سوهاج، ج(٨٥)، ٢٧٣-٣٣٤.

سليمان، هناء إبراهيم إبراهيم (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة عين شمس، ع(٣٦)، ٤٠٣-٤٧٥.

شرارة، أميرة عبد الحكيم منصور إبراهيم (٢٠١٦). تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء خبرة كوريا الجنوبية، **مجلة البحث العلمي في التربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربيةجامعة عين شمس، ع(١٧)، ٦٥١-٦٧٥.

طالب، علاء فرحان والبناء، زينب مكي محمود (٢٠١٢). **استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

عبد العزيز، مروة محمد أنور (٢٠١٩). إدارة السمعة مدخل تحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي بمصر، **المجلة التربوية لتعليم الكبار**، كلية التربية جامعة أسيوط، مج(١)، ع(٤)، ٣٥١-٣٨٤.

عبد الله، أسماء أبو بكر صديق (٢٠٢٠). واقع تطبيق القيادة٣٦٠ درجة لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات المصرية وعلاقتها بإدارة التميز، **مجلة كلية التربية جامعة بنها**، مج(٣١)، ع(١٢٣)، ٣٣٦-٤٤٦.

عبد المقصود، محمد أحمد (٢٠١٩). تطوير سياسات القبول مؤسسات التعليم الفني في ضوء المناهج المبنية على الجدارات، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة عين شمس، ع خاص، ١٤١-١٥٠.

عبد النعيم، إيمان محمود محمد (٢٠٢٠). الإدارة بالأهداف مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة أسوان دراسة ميدانية، **مجلة العلوم التربوية**، كلية التربية جامعة عين شمس، مج(٤٤)، ع(٤)، ١٥-١٦٦.

فلية، فاروق عبده و الزكي، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤). **معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأسكندرية.

محمود، هناء فرغلي علي (٢٠٢٠). التعليم الريادي مدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بالجامعات المصرية دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية جامعة بنها**، مج(٣١)، ع(١٢٢)، ٨٥-١٦٤.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٢٠). **المعجم الموحد لمصطلحات التربية على الإبداع والابتكار(إنجليزي- فرنسي- عربي)**، سلسلة المعاجم الموحدة.

الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠١٧). البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر(الفترة من ستمبر٢٠١٥ وحتى فبراير٢٠١٧) البرنامج الأول دعم المنشأت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال، **مجلة بحوث التربية النوعية**، كلية التربية النوعية جامعة المنصورة، ع(٤٧)،١-٦٣.

ـــــــــــــ (٢٠١٨). البرنامج الخامس دعم وإصلاح مؤسسات التعليم الفني، **مجلة بحوث التربية النوعية**، كلية التربية النوعية جامعة المنصورة، ع(٥١)، ٤٣-٦٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Dirisu، Joy I & et al. (2013). Product Differentiation: A Tool of Competitive Advantage and Optimal Organizational Performance (A study of Unilever Nigeria PLC)، **European Scientific Jornal (ESI)**، European Scientific Institute، ESI، Spain، No.(34)، 258-281.

Greco، Marco & et al.(2013). The Sources of Competitive Advantage in Univerity Spin-Off: Acase Study، **Journal of Techology Management&Innovation**، University Erlangen-Nürnberg، Germany Vol.(8)، No.(2)، 151-139.

Khan، Hina & Matlay، Harry (2009). Implementing Service Excellence in Higher Education، **Education and Training Journal**، Macrothink Institute، USA، Vol.(51)، No.(19)،1-13.

Paul، David A (2005). Higher Education in Competitive Markets: Literature on Orgnizational Decline and Tranaround، **The Journal of General Education**، Penn State University Press، USA، Vol.(54)، No.(2)، 106-138.

Ramírez، Sergio Andrés Osuna & Sierra، Manuela Escobar (2023). Getting Past the Crisis: Marketing Communication of University Sustainability، **INNOVAR MAGAZINES**، Universidad Nacional de Colombia، ENERO-MARZO، Vol.(33)، No. (87)، 109-122.